مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/18

الترابط المُدار: العلاقات العراقية–التركية بين الاعتماد المتبادل غير المتكافئ والملفات السيادية المعلّقة

مصطفى السراي

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

الترابط المُدار: العلاقات العراقية–التركية بين الاعتماد المتبادل غير المتكافئ والملفات السيادية المعلّقة: دراسة في ضوء زيارة رئيس الوزراء علي فالح الزيدي إلى أنقرة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تحليلات

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية / السياسة الداخلية والخارجية

مصطفى السراي / مدير الأبحاث في مركز البيان للدراسات والتخطيط، واكاديمي في العلوم السياسية بجامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقلَيْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

أولاً: المقدمة

لا تُقاس القمم الثنائية في العلاقات الدولية بحجم البروتوكول الذي يرافقها، ولا بعدد الوثائق التي تُوقَّع على هامشها، بل بقدرتها على تعديل بنية العلاقة نفسها؛ أي على نقل الملفات من طور إدارة الخلاف إلى طور التسوية المؤسسية. ومن هذا المنظور، تكتسب الزيارة الرسمية التي أجراها رئيس مجلس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي إلى الجمهورية التركية، يوم الثلاثاء الموافق 28 تموز/يوليو 2026، على رأس وفد رفيع المستوى ضمّ كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين والاقتصاديين، أهميةً تتجاوز دلالتها الاحتفالية.

تنطلق هذه الورقة من إشكالية مركزية مفادها: إلى أي مدى نجحت زيارة أنقرة في تحويل الإرادة السياسية المشتركة إلى ترتيبات تعاقدية قابلة للقياس في الملفات العالقة الكبرى، والمتمثلة في المياه، وطريق التنمية والطاقة، وحزب العمال الكردستاني والوجود العسكري التركي، والتركمان؟ وتفترض الورقة أن الزيارة أفضت إلى اختراق حقيقي في الملف الاقتصادي–الطاقي، وتقدّم إجرائي محدود في ملف المياه، وتحوّل في الخطاب أكثر منه في الوضع القانوني في ملف السيادة والوجود العسكري، وارتقاء رمزي محسوب في ملف التركمان.

وعليه، تبدو حصيلة الزيارة غير متوازنة بنيوياً؛ إذ إن الملفات التي شهدت حسماً نسبياً هي تلك التي يتقاسم فيها الطرفان مصالح مشتركة وصافية، في حين أُحيلت الملفات التي تنطوي على لعبة

صفرية نسبية إلى آليات مؤسسية مؤجَّلة، بما يؤكد أن أنقرة وبغداد نجحتا في توسيع مساحة التعاون، من دون أن تتمكنا بعد من تسوية جميع مصادر الخلاف البنيوية بينهما.

ثانياً: سياق الزيارة وترتيب الأولويات

جاءت الزيارة في لحظة تأسيسية للحكومة العراقية الجديدة، وتكتسب دلالتها الأولى من موقعها في تسلسل زيارات رئيس الوزراء علي الزيدي الخارجية، إذ كانت أنقرة محطته الثالثة بعد واشنطن وطهران. ولا يبدو هذا الترتيب بروتوكولياً، بل يعكس «**مثلث الضبط**» الذي تتحرك بغداد ضمنه: الولايات المتحدة كفاعل أمني واقتصادي عالمي، وإيران كجار ذي ثقل جيوسياسي، وتركيا كجار ذي نفوذ جيو-اقتصادي ومائي.

ومن ثم، يمكن قراءة انتقال الزيدي إلى أنقرة بعد واشنطن وطهران بوصفه محاولة لتوسيع هامش استقلال القرار العراقي عبر **تنويع الشراكات** بدلاً من الارتهان لمحور واحد.

ويعزز ذلك التحضير المبكر للزيارة؛ إذ بحث رئيس دائرة الدول المجاورة في وزارة الخارجية العراقية، السفير ليث العذاري، مع السفير التركي في بغداد، أنال بورا إينان، الاستعدادات السياسية واللوجستية للزيارة في 16 تموز/يوليو 2026. ويشير ذلك إلى تعامل بغداد وأنقرة معها بوصفها قمة تستهدف نتائج ملموسة، لا مجرد لقاء بروتوكولي.

ويتقاطع هذا التحليل مع ما يذهب إليه د. فراس الياس،[1] الذي يرى أن الزيارة أعادت ترتيب الأولويات بتقديم الملفات الاقتصادية والتنموية على الخلافات التقليدية، مع إبقاء الملفات الأمنية حاضرة. وبالنسبة إلى بغداد، باتت الأولوية تحويل تركيا من دولة عبور للبضائع والنفط إلى **شريك في تطوير البنية التحتية العراقية**، مع تصدّر طريق التنمية وخطوط تصدير النفط والاستثمارات التركية، إلى جانب المياه والأمن.

أما أنقرة، وفق إلياس، فتسعى إلى إعادة تعريف حضورها في العراق بحيث لا يقتصر على العمليات العسكرية ومواجهة حزب العمال الكردستاني، بل يمتد إلى الطاقة والنقل والصناعة والاستثمار. وتريد أن تكون الشريك الذي يربط العراق بالأسواق الأوروبية، وأن يصبح ميناء جيهان جزءاً من استراتيجية العراق لتنويع منافذ تصدير النفط وتقليل مخاطر الممرات البحرية في الخليج. وبذلك تقوم الأولويات الجديدة على معادلة واضحة: الأمن الذي تريده تركيا مقابل الانفتاح الاقتصادي والمائي الذي يريده العراق، وهي معادلة يمكن أن تمنح العلاقة مزيداً من الاستقرار والاستمرارية إذا أُديرت بتوازن.

ويتقاطع مع هذا التقدير ما يراه نائب مدير أكاديمية الأناضول (AA) وكبير المستشارين في مؤسسة بابل للأبحاث، محمد ألاجا،[2] الذي يصف الزيارة بأنها حافز لتعزيز العلاقات الثنائية. ويرى أن اختيار رئيس الوزراء الزيدي تركيا بعد الولايات المتحدة وإيران يعكس الأهمية

1. مقابلة الباحث مع د. فراس الياس، في 30 تموز 2026. وهو المختص في الشأن التركي والإيراني أستاذ العلوم السياسية في جامعة الموصل.
2. مقابلة الباحث مع السيد محمد ألاجا، في 3 أغسطس 2026.

الاستراتيجية للعلاقة بين أنقرة وبغداد، ويحمل رسالة واضحة بشأن أولوية مأسسة هذه العلاقة. كما يبرز التركيز المتزايد على التعاون الاقتصادي، ولا سيما صادرات النفط ومشروع طريق التنمية، بوصفهما أبرز مخرجات الزيارة، بما يعكس توجهاً مشتركاً لتعزيز الشراكة الاقتصادية، بالتوازي مع تعميق التعاون السياسي والأمني.

ويرى ألاجا أن الحكومتين تحرصان على عدم السماح للخلافات بالتأثير في مسار العلاقة الأوسع، وأن الزيدي يتعامل معها بعقلية عملية تركز على الحلول، ما يرجّح زخماً أكبر للتعاون في المرحلة المقبلة. كما تفرض التحولات الإقليمية على البلدين تعزيز التنسيق السياسي والتجاري والأمني، ضمن مقاربة أكثر واقعية تستوعب المتغيرات الجيوسياسية وتزايد عدم اليقين في المنطقة.

وفي المقابل، اتسمت السياسة الخارجية العراقية تقليدياً بالتوازن وتطوير العلاقات مع مختلف الدول، إلا أن حكومة الزيدي تتجه نحو **تعدد الشركاء في القضايا نفسها**. ومن ثم، يمكن قراءة الزيارة بوصفها جزءاً من محاولة بغداد إدارة اعتمادها الأمني والاقتصادي عبر شراكات متعددة، لا مجرد محطة ثالثة لتحقيق التوازن بين واشنطن وطهران.

وتبرز تركيا في هذا النموذج بوصفها شريكاً قادراً على **تنويع صادرات الطاقة، ودعم تنفيذ طريق التنمية، والمساهمة في معالجة القضايا الأمنية العابرة للحدود**. كما أن تداخل المصالح بين البلدين في الطاقة والتجارة والنقل والأمن والمياه يمنح تركيا أهمية خاصة

في الاستراتيجية العراقية.

ويتقاطع هذا التوصيف مع ما يذهب إليه منسق الدراسات العراقية في مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) في تركيا فيض الله تونا أيغون[3]، إذ يرى أن الزيارة تجسّد، من وجهة نظر العراق، المكوّن التركي لهذا النهج القائم على زيادة عدد أصحاب المصلحة في المجالات المحفوفة بالمخاطر مثل الأمن والطاقة والتجارة الخارجية والنقل والمياه؛ فبغداد تهدف إلى الحد من الهشاشة الناجمة عن مرور جزء كبير من صادراتها النفطية عبر المحطات الجنوبية ومضيق هرمز، وذلك من خلال فتح طرق إضافية إلى أسواق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا عبر تركيا. ويضيف أن خط أنابيب كركوك- جيهان، واتفاقية الطاقة الشاملة المخطط لها، وطريق التنمية، تتيح للعراق فرصة العمل دون الاعتماد على مسار واحد أو شريك واحد، في حين يُعدّ التعاون الأمني مع تركيا مهماً لحماية مشروع طريق التنمية وتقييد حركة الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية، ويهدف التعاون في قطاع المياه إلى معالجة أوجه القصور في البنية التحتية العراقية وخسائر الموارد.

3. مقابلة الباحث مع السيد فيض الله تونا أيغون، في 3 أغسطس 2026.

ومن وجهة نظر تركيا، يرى أيغون أن الزيارة وسّعت العلاقات مع العراق من أمن الحدود والتجارة إلى **إنتاج الطاقة والنقل والمياه وبناء القدرات المؤسسية**. وتضيف حصة مؤسسة البترول التركية (TPAO) في حقول كركوك بُعداً إنتاجياً إلى دور تركيا كدولة عبور، فيما يعزّز طريق التنمية موقعها في ربط العراق بالأسواق الخليجية والأوروبية. ويكمن الأثر الأبرز، وفقاً له، في التعامل مع الأمن والطاقة والنقل والمياه بوصفها **مجالات مترابطة**، بما يعزز دور تركيا كشريك يساعد العراق على تنويع اعتماده في القطاعات الحيوية.

وتتركز الأولويات العراقية في **تنويع صادرات الطاقة، ودفع طريق التنمية، وتعزيز أمن الحدود وتطوير البنية التحتية للمياه**. أما تركيا، فتربط تعزيز القدرات الأمنية العراقية بأمن طريق التنمية، ونقل موارد كركوك عبر أراضيها، ومشاركة شركاتها في مشاريع المياه. ويخلص أيغون إلى أن قرب تفعيل آلية تمويل مشاريع المياه يجعل هذا الملف أولوية قصيرة المدى، فيما تمثل استكمال الجوانب القانونية والفنية والأمنية لاتفاقية الطاقة وطريق التنمية أجندة متوسطة المدى للبلدين.

ثالثاً: من إدارة الخلاف إلى الترابط المُدار

تتيح أدبيات الاعتماد المتبادل قراءة أدق للعلاقة العراقية–التركية، التي تقوم على **اعتماد متبادل غير متكافئ**؛ فتركيا تسيطر على منابع دجلة والفرات، ومعبر تصدير النفط الشمالي، والعقدة

اللوجستية لأي ممر بري نحو أوروبا، بينما يمتلك العراق سوقاً كبيرة وموارد طاقة وموقعاً يمنح تركيا منفذاً إلى الخليج، فضلاً عن دوره في أحد أكثر الملفات الأمنية حساسية لأنقرة.

ويتمثل التحول الأبرز منذ زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى بغداد، الأولى منذ أكثر من عقد، في الانتقال من إدارة الخلافات الأمنية والاقتصادية إلى بناء شراكة أوسع في **الطاقة والتجارة والنقل والمياه**. وقد شهدت الزيارة توقيع نحو 26 اتفاقية ومذكرة تفاهم، أبرزها اتفاق الإطار الاستراتيجي للتعاون المشترك في الأمن والطاقة والمياه والتجارة والتعليم، [4]تأتي زيارة الزيدي ضمن هذا المسار التراكمي، بوصفها حلقة لتثبيته وتعزيز مرتكزاته، لا تحولاً عنه.

كلما توسّعت المصالح المشتركة، ارتفعت كلفة التصعيد في الملفات السيادية؛ فربط المياه بالمشاريع، والمشاريع بالشركات، والتمويل بالنفط، يخلق شبكة مصالح تجعل التصعيد في ملفي المياه والوجود العسكري أكثر كلفة، وهو ما يمكن تسميته «**الترابط المُدار**».

وفي هذا السياق، يرى د. فراس إلياس أن الزيارة عكست انتقال العلاقات العراقية–التركية من إدارة الأزمات المنفصلة إلى **بناء مصالح مترابطة**؛ فتركيا تمثل للعراق بوابة إلى أوروبا وشريكاً في التجارة والطاقة والنقل، إلى جانب تأثيرها في المياه وأمن الحدود وحزب العمال الكردستاني. لذلك، يحتاج العراق إلى مقاربة شاملة

4. من التجارة إلى الطاقة.. أنقرة وبغداد تؤسسان لمحور اقتصادي جديد، وكالة ترك برس، 29 تموز 2026، للمزيد ينظر على الرابط الاتي: https:// www.turkpress.co/node/111333

تربط الأمن والمياه والطاقة والاستثمار.

وفي المقابل، يمثل العراق لتركيا أكثر من سوق كبيرة؛ فهو عمق استراتيجي واقتصادي وأمني، وحلقة أساسية في طموحها للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة والتجارة بين الخليج وأوروبا، فضلاً عن حاجتها إلى تعاون بغداد في ملف حزب العمال الكردستاني. ومن هنا، يرى إلياس أن الزيارة تعكس محاولة الانتقال من **الجوار الحذر إلى الاعتماد الاستراتيجي المتبادل**.

ويتقاطع محمد ألاجا مع هذا التقدير، مشيراً إلى أن البلدين لم يستثمرا كامل إمكانات تعاونهما، وأن الانتقال من تعاون تقوده الجهات والفاعلون إلى **شراكة مؤسسية بين الدولتين** يمكن أن يعزز قدراتهما. ويضيف أن استدامة «الترابط المُدار» تتطلب إدارة المصالح عبر مؤسسات رسمية، لا عبر شبكات الفاعلين، لضمان عدم ارتهانها للأشخاص والظروف.

ويقدّم القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو،[5] قراءة تقوم على الضرورة المتبادلة، التي تفرضها المصالح الاقتصادية والجغرافية، إلى جانب ملفات الثقافة والتجارة وأمن الحدود والقضايا المشتركة. ويرى أن الحضور الكردي في كردستان العراق وتركيا يمثل أبرز نقاط التباين بين أنقرة وبغداد، فيما يبقى أمن الحدود الملف الأكثر أهمية للطرفين، ولا سيما بين إقليم كردستان وتركيا، وكذلك بين بغداد وأنقرة.

5. مقابلة الباحث مع السيد محمود خوشناو في 4 أغسطس 2026.

ويرى خوشناو أن هذه الضرورة تتطلب صيغاً وآليات جديدة، إذ لم يعد نمط الشراكة التقليدي بين بغداد وأنقرة ملائماً للتحولات التي طرأت على البلدين. ويشير إلى أن تنامي حجم العراق وتركيا وتغير مصالحهما يستدعي تجاوز الذهنية التقليدية في إدارة العلاقة، لافتاً إلى وجود توجه متزايد لدى الطرفين نحو ذلك. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى صيغة مشتركة تعيد بناء العلاقة على أساس حسن الجوار والعمل المشترك.

رابعاً: المعادلة الإقليمية والصراع الراهن: أنقرة وبغداد في بيئة متغيّرة

لا يمكن قراءة الزيارة بمعزل عن التحولات العميقة التي شهدها الشرق الأوسط منذ نهاية 2024؛ فالتحول السوري، وتراجع منظومة الردع الإقليمية التي كانت تُدار من طهران، والحرب في غزة وامتداداتها، والمواجهة الإسرائيلية–الإيرانية وتداعياتها على الأجواء والممرات، أسهمت مجتمعةً في إعادة تشكيل موازين القوة الإقليمية. وفي هذا السياق، سعت تركيا إلى تعزيز موقعها بأدوات اقتصادية وأمنية، وهو ما عكسه تصريح أردوغان بأن بلاده تسعى إلى ربط المنطقة بالتنمية والازدهار والسلام والاستقرار، لا بالحروب والإرهاب والصراعات[6] ويكشف هذا التوجه عن سعي أنقرة إلى ربط علاقتها

6. إردوغان: تفاهمت مع الزيدي بشأن ملفات ايران وسوريا وفلسطين، جريدة الزمان، إسطنبول، 28 تموز 2026، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https:// www.azzaman.com/%D8%A5%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85%D8%AA-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%AF%D9%8A/

ببغداد بالملفات الإقليمية الأوسع، بما يمنحها ورقة إضافية في إدارة تفاوضها مع واشنطن وطهران في آنٍ واحد.

أما بغداد، فمعادلتها أكثر تعقيداً، إذ تسعى إلى الحفاظ على توازن دقيق بين تعاون اقتصادي وأمني متقدم مع تركيا، العضو في الناتو، وعلاقة استراتيجية مع إيران، وتفاهمات أمنية مع واشنطن. وقد انعكس هذا التوازن في البيان المشترك من خلال التشديد على احترام سيادة دول المنطقة وأمنها وسلامة أراضيها ووحدتها السياسية، وهي صيغة تحتمل قراءتين: تركية ترتبط بمكافحة التنظيمات المسلحة، وعراقية تتصل بحدود الوجود العسكري الأجنبي.

خامساً: ملف المياه: من المطالبة بالحصة إلى تمويل المشاريع

يمثّل ملف المياه أحد أكثر القضايا حساسية في العراق، وقد شهد تحولاً في مقاربة بغداد؛ فبعد أن ركزت المطالبات على حصة مائية عادلة ومحددة وفق قواعد القانون الدولي للمجاري المائية المشتركة، واصلت أنقرة التعامل مع دجلة والفرات بوصفهما **مياهاً عابرة للحدود**، لا أنهاراً دولية، ما أبقى الخلاف حول مبدأ التقاسم قائماً.

وأفضى هذا التباين إلى صيغة وسط تمثلت في **اتفاقية التعاون الإطارية للمياه وآليتها التنفيذية** الموقعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، والقائمة على تمويل مشاريع مائية كبرى تنفذها شركات تركية بإشراف لجنة مشتركة. غير أن الآلية لا تضمن حقوقاً مائية محددة، لغياب حصة رقمية ثابتة أو التزام قانوني تركي واضح، مع

ارتباطها الضمني بملف الأمن الحدودي.[7]

في هذا السياق جاءت مخرجات زيارة الزيدي؛ فقبلها بيومين، صوّت مجلس الوزراء على تفعيل الاتفاق الإطاري للمياه ودخول آلية تمويل المشاريع حيّز التنفيذ في الأول من أيلول/سبتمبر 2026، في خطوة يمكن قراءتها كتحرك تفاوضي مسبق لتعزيز موقف بغداد. وخلال الزيارة، اتفق الجانبان على انتظام اجتماعات اللجنة الدائمة للمياه، مع تأكيد الحكومة وجود تفاهمات مهمة بشأن الملف.

ويمكن تصنيف المخرجات في ثلاثة مستويات: إجرائي، تمثل في تفعيل الآلية وانتظام عمل اللجنة؛ تنموي–تمويلي، عبر تحديث شبكات الري وتقليل الهدر وتحسين الخزين والمساحات الزراعية؛ وقانوني–سيادي، حيث لم يطرأ تغيير جوهري، إذ لا تزال الحصة المائية غير محددة رقمياً، ولا يوجد اعتراف تركي بالوصف القانوني الذي تتبناه بغداد. ويعكس وصف أردوغان للمياه بوصفها مجالاً للتنسيق القائم على العلم والحكمة توجهاً نحو نقل الملف من منطق الحقوق إلى الإدارة الفنية.

7. اتفاق التعاون المائي بين العراق وتركيا: التفاصيل وآليات التنفيذ، صحيفة العالم الجديد، بغداد، 3 تشرين الثاني 2025، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://al-aalem.com/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%A1-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%B4%D9%81/

وعليه، يمكن القول إن بغداد انتقلت عملياً من **المطالبة القانونية بالحصة إلى تحقيق المنفعة الهندسية عبر المشاريع والترابط**. وقد تكون هذه المقايضة عقلانية على المدى القصير في ظل الجفاف، لكنها تحمل كلفة استراتيجية، لأنها قد تكرّس إدارة المياه بمنطق المشروع لا الحق، وتربط الإطلاقات بمستوى التعاون الأمني والسياسي.

ويبقى ملف المياه الأكثر تعقيداً، رغم أهمية الانتقال من الخلاف حول الإطلاقات إلى **إدارة الموارد وتحديث شبكات الري وتقليل الهدر**. فبينما تتبنى تركيا مقاربة فنية وعلمية، يحتاج العراق إلى ضمانات كمية وزمنية، خصوصاً في سنوات الجفاف. لذلك، يقاس نجاح التفاهمات بحجم المياه التي تصل فعلياً، وبقدرتها على إنشاء آلية مستدامة لتبادل البيانات وإدارة الأزمات، مستندة إلى آلية تمويل مشاريع تأهيل البنية المائية بدعم تركي.

ويرى محمد ألاجا أن المياه ما تزال الملف الذي لم يتحقق فيه تفاهم كامل، ما يستدعي بناء الثقة وإبعاده عن التوترات السياسية. كما يشير إلى أن التغير المناخي يفرض تحديات على البلدين، وأن **الخبرة التركية في إدارة المياه** يمكن توظيفها لدعم العراق، بما يحوّل المياه من مصدر محتمل للصراع إلى مجال للتعاون.

ويضيف محمود خوشناو بُعداً بنيوياً إلى ملف المياه، إذ يعزو تفاقم الأزمة، ولا سيما في نهاية الصيف وبداية الخريف، إلى أساليب الري

التقليدية والتبخر والهدر، ما يزيد حاجة العراق إلى الإمدادات المائية ويُبقي ملف الحصص والإطلاقات حاضراً في علاقاته مع دول المنبع.

ويرى أن المعالجة تتطلب تنظيم الحصص والإطلاقات، بالتوازي مع إصلاح القطاع الزراعي وتحديث تقنيات الري، ولا سيما التحول إلى الري بالتنقيط بالتعاون مع الشركات التركية والجهات المختصة. ويؤكد أن هذا المسار يعزز الضرورة المتبادلة للتعاون، إذ يمتلك كل طرف أوراقاً يحتاج إليها الآخر؛ فتركيا تحتاج إلى العراق لتعزيز عائدات نقل النفط عبر أراضيها وتنمية التبادل التجاري.

سادساً: طريق التنمية: من المشروع التصوّري إلى الالتزام التنفيذي

يُعدّ مشروع طريق التنمية، الرابط بين البصرة وتركيا عبر السكك الحديد والطرق السريعة، من أبرز المشاريع القادرة على تغيير موقع العراق في الجغرافيا الاقتصادية الإقليمية، بنقله من مُصدّر للنفط إلى **دولة عبور ذات عوائد لوجستية وسياسية**. ومن أبرز مخرجات الزيارة الاتفاق على الشروع في تنفيذه، وتأكيد الزيدي أهميته للبلدين، إلى جانب الترحيب بمشاركة الشركات التركية واستعداد أنقرة لدعم العراق في الطيران المدني وتنفيذ المشروع.

ويتفق محمد ألاجا على أهمية المشروع في تنويع الاقتصاد العراقي وتعزيز التكامل الاقتصادي مع تركيا. ويرى أن مساره والمعبر الحدودي أصبحا أكثر وضوحاً، فيما يبقى توفير نموذج تمويل مستدام التحدي الأبرز، مع توقع استكمال إطاره العام خلال زيارة محتملة لأردوغان إلى العراق أواخر العام الحالي أو مطلع المقبل.

ونرى هنا أن صيغة الالتزام بالمشروع انتقلت من الالتزام المبدئي إلى الالتزام التنفيذي، وهو تطور إيجابي، إلا أن ثلاث عقبات هيكلية لا تزال قائمة:

أولاً: التمويل، إذ يتطلب المشروع رؤوس أموال ضخمة لا تستطيع الموازنة العراقية وحدها توفيرها في ظل تقلب أسعار النفط.

ثانياً: التنافس الجيو-اقتصادي مع ممر الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC) ومسارات الربط الخليجية.

ثالثاً: الأمن، إذ تتوقف جدوى الممر على تأمينه على امتداده الكامل، ما يجعل الأمن شرطاً مسبقاً للاستثمار والاقتصاد، لا نتيجة له.

ويرتبط بذلك ملف تنظيمي حيوي، يتمثل في توحيد الإجراءات الجمركية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، وتطبيق نظام البيانات الجمركية الآلي في المنافذ، ومعالجة صعوبات التحويلات المالية، وتسريع إصدار التأشيرات الإلكترونية ومنح تأشيرات متعددة الدخول لرجال الأعمال. ورغم طابعها الفني، فإن هذه الإجراءات تمس جوهر وحدة السلطة الجمركية والمالية في العراق، وتحول الملف الاقتصادي إلى رافعة غير مباشرة لإعادة تنظيم العلاقة بين بغداد وأربيل.

ويصف د. فراس إلياس طريق التنمية بأنه العنوان الأكثر استراتيجية في الزيارة، إذ إن إعلان الشروع الفعلي في تنفيذ المشروع، الممتد لنحو 1200 كيلومتر من ميناء الفاو إلى الحدود التركية، يعني انتقاله،

سياسياً على الأقل، من مرحلة التصورات والتفاهمات إلى التنفيذ. ولا يقتصر المشروع، بالنسبة إلى العراق، على إنشاء سكة حديد وطريق بري، بل يستهدف إعادة صياغة موقعه الجيوسياسي، وتحويله من دولة تعتمد على تصدير النفط إلى دولة عبور وخدمات لوجستية، فيما تراه تركيا ممراً يعزز موقعها حلقة وصل بين الخليج وأوروبا.

ووصف الزيدي المشروع بـ»النهر الثالث»، في إشارة إلى الرهان عليه كمورد اقتصادي طويل الأمد إلى جانب دجلة والفرات. إلا أن نجاحه، وفق إلياس، يظل رهناً بتأمين التمويل، واستقرار المحافظات التي يمر بها، وحسم مساراته الفنية، وإشراك دول الخليج، ووجود إدارة عراقية قادرة على حمايته من الفساد والتنافس السياسي.

ويذهب الباحث في دراسات العراق في مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) في تركيا د. سرجان جاليشكان،[8] إلى أن الاتفاقيات الموقعة خلال زيارة الزيدي تعكس انتقال العلاقات التركية–العراقية إلى مستوى أكثر استراتيجية ومؤسسية في مجالات الأمن والطاقة والاقتصاد، مع إعادة تأكيد الإرادة السياسية المشتركة لمواصلة تنفيذ مشروع طريق التنمية.

ويضع محمود خوشناو المشروع في سياقه التاريخي، بوصفه امتداداً لمسار بغداد–برلين ولمشاريع الطاقة المتعاقبة، ويرى أن العراق ليس الحلقة الأضعف فيه، بل يمتلك موقعاً جغرافياً واقتصادياً يؤهله للربط بين تركيا وآسيا عبر البحر، في حين تمثل تركيا منفذ العراق نحو

8. مقابلة الباحث مع الدكتور سرجان جاليشكان، 3 أغسطس 2026.

أوروبا. وبذلك يمكن للبلدين أن يشكلا نقطة وصل بين آسيا وأوروبا في الفضاء الأوراسي، بما يعزز فرص التعاون في الاقتصاد والطاقة، بما فيها النفط والغاز والصناعات البتروكيميائية.

سابعاً: ملف الطاقة والنفط: الاختراق الأكبر في الزيارة

أعلن الجانبان عزمهما إبرام اتفاقية شاملة للتعاون في مجال الطاقة لتعزيز أمن الطاقة في البلدين، فيما أعلن الرئيس التركي انتهاء العمل باتفاقية خط أنابيب النفط العراقي–التركي وتوقيع اتفاقية جديدة تحل محلها، مع استهداف نقل ما يصل إلى مليون برميل من النفط العراقي يومياً إلى تركيا. كما تعززت مكانة تركيا كفاعل في قطاع الإنتاج، لا مجرد دولة عبور، مع حصول مؤسسة البترول التركية (TPAO) على حصة تبلغ 15% في الشركة المشغلة لحقول كركوك التابعة لشركة بريتيش بتروليوم (BP).

وتبرز هنا ثلاث دلالات رئيسية:

أولاً، قانونية–تعاقدية: إعادة تنظيم إطار خط الأنابيب قد تسهم في معالجة الخلافات القانونية والمالية المتراكمة بين بغداد وأنقرة وأربيل، التي عطّلت تدفق النفط عبر الخط.

ثانياً، اقتصادية: إعادة طرح هدف نقل مليون برميل يومياً يعيد إلى ميناء جيهان أهميته الاستراتيجية، لكنه يتطلب خطة متكاملة لإعادة تأهيله ورفع قدرته التصديرية.

ثالثاً، جيوسياسية: دخول شركة تركية حكومية شريكاً في حقول كركوك ينقل تركيا من موقع دولة العبور إلى شريك في الإنتاج، بما يعمّق حضورها في قطاع الطاقة العراقي ويجعل هذا التحول أكثر رسوخاً على المدى الطويل.

ينتج هذا التعميق ما يمكن تسميته «رهاناً متبادلاً على الاستقرار»؛ فكلما زادت الاستثمارات التركية في قطاع الطاقة العراقي، تعاظمت مصلحة أنقرة في استقرار العراق، لكنها تزداد في المقابل أوراق ضغطها، بما يجسد مفارقة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ: أمان نسبي مقابل تضييق هامش الحركة.

ويقدّم د. سرجان جاليشكان قراءة تفصيلية لهذا الجانب، مشيراً إلى توقيع اتفاقية عبور لمدة عام بين شركة بوتاش (BOTAŞ) وشركتي النفط الحكوميتين العراقيتين سومو (SOMO) وشركة نفط الشمال (NOC)، تتيح الاستخدام الفعّال لخط الأنابيب العراقي–التركي بطاقة 750 ألف برميل يومياً، بما يضمن استمرار تدفق النفط ريثما تُستكمل الترتيبات لإبرام اتفاقية طويلة الأجل.

ويرى جاليشكان أن استمرار المخاطر الإقليمية يدفع البلدين إلى تجاوز الخطاب نحو حلول عملية في مجال الطاقة. كما أن زيادة سعة خط كركوك–جيهان ومشاركة مؤسسة البترول التركية (TPAO) في حقل كركوك توسّع التعاون من نقل النفط إلى الإنتاج المباشر والترابط طويل الأجل. ويوفر ذلك للعراق مسارات تصدير بديلة وفرصاً للاستثمار والتنويع، بينما يعزز لتركيا أمن إمدادات الطاقة ويرسخ حضورها الاقتصادي وموقعها الجيوسياسي في العراق والمنطقة.

ويقرأ محمود خوشناو هذا المسار بوصفه تصحيحاً متأخراً لخلل استراتيجي، إذ يرى أن اضطرابات مضيق هرمز ومخاطر تصدير النفط العراقي بحراً دفعت بغداد إلى التحرك سريعاً نحو تركيا. ويشير إلى أن الحكومات السابقة لم تستثمر التحذيرات والدراسات التي تناولت مخاطر الاعتماد على هرمز وتأثيرها في الاقتصاد العراقي، رغم وضوح هذه المخاطر مسبقاً.

ويرى أن الترتيب الانتقالي مع تركيا يوفر للعراق مخرجاً من أزمة هرمز، مع بقاء بدائل أخرى، مثل بانياس والعقبة، إلا أن المسار التركي يبدو أكثر استقراراً، ما يجعل استخدام خط الأنابيب عبر الأراضي التركية خياراً اقتصادياً أكثر اتزاناً على المدى الطويل. لكنه يشدد على أن نجاح هذا المسار يتطلب، إلى جانب الرغبة التركية في تطوير العلاقات، سياسة عراقية واضحة تجاه أنقرة توازن بين التعاون الاقتصادي والأمني والحفاظ على السيادة، وتمنع أي تدخل متبادل في الشؤون الداخلية، على أساس المكاشفة والشراكة الاستراتيجية.

ثامناً: ملفات اللعبة الصفرية

يشكّل ملف حزب العمال الكردستاني، والوجود التركي في الأراضي العراقية، والقضية التركمانية، محوراً حساساً في العلاقة بين العراق وتركيا؛ لارتباطها بالأمن القومي العراقي وإثارتها حساسيات سياسية وأمنية واجتماعية داخل البلاد. كما تتداخل هذه الملفات بصورة تجعل معالجة أحدها مؤثرة في الآخر، بما يضفي عليها طابعاً أقرب

إلى اللعبة الصفرية. وحاولت زيارة الزيدي إدارة هذه الملفات الثلاثة بمقاربات مختلفة، عبر تجنب التصعيد من جهة، والحفاظ على المصالح العراقية من جهة أخرى، مع منح كل ملف دلالته ورمزيته الخاصة.

1. ملف حزب العمال الكردستاني: تسوية منقوصة ومسار سلام معلّق

يشكّل ملف حزب العمال الكردستاني (PKK) العقدة الأمنية المركزية في العلاقة الثنائية، بحكم الجغرافيا قبل السياسة؛ فقد شكّل وجود عناصر الحزب في المناطق المحاذية لتركيا ضمن إقليم كردستان جزءاً من العقيدة الأمنية للبلدين لعقود. إلا أن معطيات الملف تغيّرت جذرياً منذ 2024، فبعد عقود من الصراع، بدأت عملية سلام أواخر العام نفسه، وأعلن الحزب حلّ نفسه في منتصف 2025، وبدأ في تموز/يوليو من العام ذاته عملية نزع السلاح، لكن مسار السلام ظل معلقاً منذ ذلك الحين بانتظار مخرجات لجنة برلمانية تركية.

وفي هذا السياق، عكس البيان المشترك بعد زيارة الزيدي معادلة أمنية دقيقة؛ إذ أعرب أردوغان عن تقديره لدعم الحكومة العراقية جهود تركيا في مكافحة الإرهاب، فيما ناقش الجانبان إجراءات مشتركة لمواجهة التنظيمات التي تهدد أمن البلدين، وأكد الجانب العراقي أهمية التعاون والتنسيق الأمني للقضاء على التهديدات العابرة للحدود.

ويمكن قراءة ذلك بوصفه انتقالاً من الأمن الأحادي إلى الأمن

التعاوني؛ فلم يعد العراق يُنظر إليه كساحة تُؤمَّن من الخارج، بل كشريك في تأمينها. وقد يشكل ذلك بداية لإعادة تعريف موقع بغداد، لكنه يظل مشروطاً بوضوح أدوار الطرفين، ولا سيما مع مطالبة أنقرة بأدوار تنفيذية عراقية داخل الأراضي العراقية. وهنا تكمن المعضلة: هل توظف بغداد الشراكة الأمنية كرافعة لاستعادة سيادتها على الشمال، أم تتحول إلى منفّذ بالوكالة لأجندة أمنية خارجية؟

وتجدر الإشارة إلى أن التقديرات التي سبقت الزيارة توقعت بحث ملف الحزب في ضوء التطورات المرتبطة بتسليم عناصره أسلحتهم للسلطات التركية. وبذلك انتقل الملف من مرحلة الاشتباك إلى إدارة ما بعد التسوية، وهي مرحلة لا تقل تعقيداً، لما تطرحه من أسئلة بشأن مصير المقاتلين، وملء الفراغ الأمني في المناطق التي كانوا ينتشرون فيها، وطبيعة التنسيق بين بغداد وأربيل.

ويشير د. فراس إلياس إلى أن النقاش لم يعد يتركز على العمليات العسكرية التركية، بل على ترتيبات ما بعد إعلان الحزب إلقاء السلاح وحل تنظيمه. فتركيا تريد من بغداد منع إعادة تشكله تحت مسميات أو هياكل جديدة، ولا سيما في سنجار وقنديل ومخمور والمناطق الحدودية، بينما يرى العراق أن إنهاء وجود الحزب ينبغي أن يكون مدخلاً لإنهاء مبررات استمرار العمليات والقواعد العسكرية التركية داخل أراضيه.

ومن ثم، يفترض أن تقوم المعادلة على التزامات متبادلة: تفرض بغداد سيادة الدولة وتمنع استخدام أراضيها ضد تركيا، مقابل احترام

أنقرة السيادة العراقية وتقليص وجودها العسكري تدريجياً مع زوال التهديد.

ويؤكد محمد ألاجا أن ملف حزب العمال الكردستاني يظل بالغ الأهمية بالنسبة إلى أنقرة، وأن العراق يحتل موقعاً محورياً في مسار السلام ونزع السلاح، الذي دعمته بغداد وأربيل. إلا أن استكماله يتطلب مسؤولية أكبر من جميع الأطراف، ولا سيما منع نشوء فراغات أمنية في المناطق التي يخليها الحزب. ويرى أن مسؤولية سنجار ومخمور تقع على عاتق الحكومة العراقية، ما يستدعي وضع خارطة طريق واضحة وملموسة لإدارة المرحلة المقبلة.

ويشير محمود خوشناو إلى أن إقليم كردستان والقيادة العراقية، ولا سيما قيادات الإقليم، أدّوا دوراً إيجابياً في دعم عملية السلام في تركيا، وما زالوا جزءاً من الحراك السياسي المرتبط بها، سواء عبر وفد إمرالي أو دعم مشروع القانون الإطاري في تركيا. ويرى أن استقرار هذه العملية يصب في مصلحة العراق، بالنظر إلى ترابط ملفات الحدود والمياه والتجارة وخط التنمية. فاستمرار العلاقات الإيجابية بين بغداد وأنقرة يحقق مكاسب للطرفين، بينما يؤدي تدهورها إلى كلفة سياسية واقتصادية وأمنية متبادلة. لذلك، لا بد من تطوير آليات جديدة، بالتعاون مع الشركاء المحليين، لإنتاج ترتيبات أمنية وسياسية واستراتيجية تنعكس إيجاباً على اقتصاد البلدين.

2. الوجود العسكري التركي في العراق

يظلّ الوجود العسكري التركي داخل الأراضي العراقية الملف الذي لم تُسفر الزيارة بشأنه عن اختراق معلن أو تحول واضح، وهو ما ينبغي تسجيله في أي قراءة موضوعية. وقد سبقت الزيارة دعوات سياسية عراقية لإعطاء أولوية لملفي المياه والوجود العسكري التركي، إلى جانب رؤى تربط نجاح الزيارة بقدرة الطرفين على تحويل التفاهمات السياسية إلى خطوات تنفيذية في الملفات الخلافية.

ويرى بعض الفاعلين السياسيين العراقيين أن المبررات التي استندت إليها أنقرة لتبرير وجودها العسكري قد تراجعت بعد تفكك حزب العمال الكردستاني، ولم يعد استمرار القواعد التركية مبرراً بالصيغة السابقة. كما يؤكدون أن إقليم كردستان ملزم بأي اتفاق تعقده الحكومة الاتحادية مع أنقرة بشأن الانسحاب، وأن نجاح أي تفاهم يتوقف على جدية تركيا في احترام السيادة العراقية، إلى جانب الدعم الأميركي لمطالب بغداد.[9]

يكشف التباين بين الأجندة المعلنة للزيارة، المتمثلة في الاقتصاد والطاقة والمياه، والأجندة الداخلية المتعلقة بالسيادة والانسحاب، عن «فصل تفاوضي بين المسارات»؛ إذ تعاملت بغداد مع الوجود العسكري التركي بوصفه ملفاً يُدار عبر القنوات الأمنية المختصة، لا عبر إعلان سياسي في قمة. وتجنب هذه المقاربة احتمال الفشل

9. زيارة الزيدي إلى تركيا.. شراكة اقتصادية أم حسم للملفات الخلافية؟، جريدة المدى، بغداد، 2 أغسطس 2026، للمزيد ينظر الرابط الاتي: https://almadapaper.net/445797/

العلني، لكنها تحمل كلفة داخلية، إذ قد تُقاس الزيارة في الخطاب العراقي بما لم يتحقق فيها أكثر مما تحقق.

ومن منظور القانون الدولي، لا يجوز لدولة إبقاء قواتها في أراضي دولة أخرى إلا بموجب اتفاق صريح أو استناداً إلى حق الدفاع عن النفس وفق المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وفي حدود الضرورة والتناسب. ومع تراجع المبرر الوظيفي للوجود العسكري، بفعل تفكك التنظيم المسلح، يصبح مستقبله مسألة تفاوضية تتأثر بموازين القوة، وهو ما قد يفسر تفضيل بغداد تأجيل حسمه وربطه بترتيبات لاحقة.

ويربط محمد ألاجا تقليص الوجود العسكري التركي باستكمال ترتيبات ما بعد نزع السلاح، ولا سيما معالجة الفراغ الأمني وتحديد مستقبل سنجار ومخمور. فمع استقرار هذه المناطق، ستتراجع بدرجة كبيرة مبررات الوجود التركي، ما يجعل بناء بغداد لقدرتها الذاتية على ملء الفراغ الأمني مدخلاً أساسياً لإنهائه.

3. ملف التركمان

أظهرت الزيارة تحوّلاً لافتاً في إدارة ملف التركمان، تجلّى في التمثيل قبل الخطاب؛ إذ ضم الوفد العراقي رئيس الجبهة التركمانية العراقية ومحافظ كركوك سلمان آغا أوغلو، وهو ما رحّب به الرئيس التركي، معرباً عن تقديره لموقف الزيدي تجاه التركمان وأهمية وجود آغا أوغلو ضمن الوفد.

وتُقرأ الخطوة على ثلاثة مستويات: رمزياً، بوصفها رسالة بأن بغداد تتعامل مع التركمان باعتبارهم جسراً للتواصل لا ملفاً للنزاع؛ داخلياً، في ضوء التحولات الجديدة في إدارة كركوك وتوازناتها العربية والكردية والتركمانية؛ واستراتيجياً، من خلال إدماج التركمان في الوفد الرسمي بما يحصر تمثيل مصالحهم ضمن الدولة العراقية ويحدّ من إمكانية توظيف الملف كأداة للتدخل الخارجي.

لكن ذلك لا يخلو من مخاطر، إذ قد يؤدي تحويل مكوّن قومي إلى قناة للعلاقات الخارجية إلى تسييس الهوية وخلق مرجعيات مزدوجة، ما لم تُرسّخ حقوق التركمان ضمن الإطار الدستوري العراقي، بعيداً عن العلاقة مع أنقرة.

ويتفق د. فراس إلياس على حساسية الملف، مشيراً إلى أن تركيا تنظر إلى التركمان باعتبارهم مكوّناً ذا روابط تاريخية وثقافية بها، بينما يعدّهم العراق جزءاً أصيلاً من نسيجه الوطني. ومن ثم، تتمثل المقاربة العراقية في ضمان حقوقهم السياسية والثقافية والأمنية، ولا سيما في كركوك وتلعفر والمناطق المختلطة، مع منع تحويل قضيتهم إلى أداة للتنافس الإقليمي. ويبدو أن الزيارة اتجهت نحو إبقاء الملف ضمن إطار حماية حقوق المكوّنات، لا المحاصصة الخارجية، وهو ما يكتسب أهمية خاصة لاستقرار كركوك والمناطق التركمانية المرتبطة بمشروعات النفط والنقل وطريق التنمية.

ويرى محمد ألاجا أن إدراج ممثل تركماني في الوفد كان لفتة مهمة،

تعكس مراعاة العراق لحساسيات تركيا تجاه المجتمع التركماني، مشيراً إلى أن الزيارة رفعت التوقعات بشأن احتمال إدراج وزير تركماني في الحكومة الجديدة، وإن ظل ذلك رهن التطورات السياسية.

ويرى الخبير الأقدم للدراسات التركمانية في مركز دراسات الشرق الأوسط (أورسام) في تركيا، د. سلجوق باجالان،[10] أن الزيارة اكتسبت أهمية خاصة للتركمان، باعتبارهم جسراً تاريخياً وثقافياً وسياسياً بين أنقرة وبغداد، ما يجعل تطور العلاقات الثنائية مؤثراً في مكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويعدّ باجالان مشاركة ممثل تركماني في الوفد مؤشراً على تنامي حضور التركمان في مؤسسات الدولة العراقية، وعلى إدراك حكومة الزيدي لدورهم في العلاقات مع تركيا. كما يرى أن إشادة أردوغان بهذه المشاركة تحمل دلالة سياسية على دعم تركيا لتمثيل التركمان بوصفهم مكوّناً أصيلاً في الدولة العراقية، مع أهمية خاصة لكركوك في العلاقات بين البلدين.

ويربط باجالان الملف التركماني بمخرجات الزيارة في قطاع الطاقة، ولا سيما إعادة تشغيل خط كركوك–جيهان ومشاركة مؤسسة البترول التركية (TPAO) في تطوير حقول كركوك، معتبراً ذلك مؤشراً على توجه تركيا نحو شراكة استراتيجية طويلة الأمد في قطاع الطاقة العراقي. ويرى أن هذا التعاون يتجاوز البعد الاقتصادي إلى أبعاد استراتيجية، بما يعزز أمن الطاقة، وينوّع صادرات النفط العراقية، ويعمّق الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

10. مقابلة الباحث مع الدمتور سلجوق باجالان، في 3 أغسطس 2028.

وفيما يتعلق بطريق التنمية، يرى باجالان أن مذكرة التفاهم لتطوير النقل البري والسككي عبر منفذ أوفاكوي–فيشخابور تمثل خطوة مهمة لتعزيز المشروع والترابط الاقتصادي بين البلدين. كما يمكن لقرب المسار من تلعفر، ذات الأغلبية التركمانية، أن يسهم في تنشيط التجارة وخلق فرص العمل ودعم إعادة الإعمار والتنمية في المناطق المتضررة من الإرهاب.

في المقابل، يطرح محمود خوشناو البعد السيادي للملف، مؤكداً أن التركمان مكوّن عراقي يتمتع بالحقوق والواجبات والشراكة السياسية شأنه شأن بقية مكونات المجتمع. ويرى أن تعامل تركيا مع القضية بوصفها شأناً تركياً غير مناسب، وأن أي اهتمام تركي بها ينبغي أن يُدار عبر الدولة العراقية، بعيداً عن أي تدخل سياسي أو أمني، مباشر أو غير مباشر، يمس السيادة العراقية.

ويضيف أن هذا الملف ينبغي أن يُدار بالحوار وفي إطار الدولة؛ فلا اعتراض على تواصل أي مكوّن عراقي مع دول الجوار، شرط أن يتم عبر القنوات الرسمية لا الأحزاب السياسية، لأن خلاف ذلك قد يفتح المجال أمام تدخلات وأنشطة سلبية. ومن ثم، فإن تفاعل التركمان مع أي جهد خارجي يظل أمراً طبيعياً، ما دام يجري ضمن إطار الدبلوماسية الرسمية للدولة العراقية.

حادي عشر: البُعد التجاري والاستثماري: سقف الثلاثين مليار دولار

اقتصادياً، حدّد الطرفان هدفاً لرفع التبادل التجاري السنوي إلى 30 مليار دولار، مقارنة بنحو 17 مليار دولار في العام السابق، وفق الرئيس التركي. ودُفع هذا الهدف عبر اجتماع الطاولة المستديرة العراقي–التركي، الذي جمع الخبرات التركية في الإنتاج والاستثمار والطاقة بالإمكانات العراقية، إلى جانب توقيع ثلاث مذكرات تفاهم، بينها مذكرة للملكية الصناعية وأخرى للتدريب الأكاديمي لكلية الشرطة.

ويعكس الحضور الاقتصادي التركي عمق العلاقات التجارية، مع أكثر من 850 شركة تركية في وسط العراق وجنوبه ونحو 1500 شركة في إقليم كردستان. كما طُرحت خلال المباحثات آليات جديدة، منها الاستفادة من السفن التركية العائمة لتوليد الكهرباء، وإمكانية إيداع كميات من النفط العراقي ضمن ما يُعرف بـ «الصندوق السيادي».

إلا أن الميزان التجاري يميل بوضوح لمصلحة تركيا، إذ يقوم التبادل أساساً على تصدير العراق للخام واستيراده المصنّعات والمواد الغذائية والخدمات الهندسية. ومن دون سياسة صناعية تربط فتح السوق بنقل التكنولوجيا والتوظيف المحلي والمحتوى الوطني في العقود، فإن رفع التبادل إلى 30 مليار دولار قد يعمّق التبعية الهيكلية بدلاً من تحقيق التكامل؛ فالتكامل الاقتصادي يقوم على تشابك سلاسل القيمة، لا مجرد تضخم أرقام التجارة.

ثاني عشر: تقييم المخرجات — ميزان الربح والخسارة

لا يمكن قياس أثر الزيارة في العلاقات الثنائية طويلة الأمد من خلال مخرجاتها الآنية فقط، بل عبر تراكم نتائجها وما يتبعها. ومع ذلك، يمكن تصنيف مخرجاتها في أربع فئات رئيسية:

1. مخرجات تعاقدية مُنجزة: الاتفاقية الجديدة لخط أنابيب النفط، ودخول الشركة التركية شريكاً في تطوير حقول كركوك، وثلاث مذكرات تفاهم قطاعية.
2. التزامات يُرجّح تنفيذها: الاتفاقية الشاملة للطاقة، والشروع في تنفيذ طريق التنمية، وعقد الاجتماع الخامس لمجلس التعاون الاستراتيجي رفيع المستوى في بغداد.
3. مخرجات إجرائية ومؤسسية: انتظام اجتماعات اللجنة الدائمة للمياه، وتفعيل آلية تمويل مشاريع الاتفاق الإطاري اعتباراً من الأول من أيلول/سبتمبر 2026.

4. ملفات مؤجلة: الحصة المائية الملزمة، والوجود العسكري التركي، وترتيبات ما بعد نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، من دون جدول زمني معلن لحسمها.

ويعكس هذا التوزيع، على الأرجح، قاعدة تفاوضية تقوم على حسم الملفات ذات المنفعة المتبادلة أولاً، لبناء رصيد من الثقة يمكن توظيفه لاحقاً في الملفات الخلافية. لكن يبقى السؤال: هل سيُستثمر هذا الرصيد لحل الملفات السيادية، أم يتحول، كما في دورات سابقة، إلى مزيد من التعاون الاقتصادي مع إبقاء القضايا الخلافية معلّقة؟

وفي تقييم متقارب، يصف د. فراس إلياس نتائج الزيارة بأنها إيجابية ومهمة، لكنها تمثل بداية لمسار لا نهاية للمشكلات؛ فقد نجحت سياسياً في تثبيت إرادة الطرفين نحو شراكة شاملة، واقتصادياً في وضع طريق التنمية والطاقة في صلب العلاقة، كما وفرت غطاءً لتوسيع التنسيق الأمني والمائي. ويشكّل حجم التبادل التجاري، الذي بلغ نحو 17 مليار دولار، قاعدة مادية مهمة لتطوير هذه الشراكة مستقبلاً.

غير أن الاختبار الحقيقي، في تقديره، يتمثل في خمسة أمور: بدء التنفيذ الفعلي لطريق التنمية، والتوصل إلى اتفاق مستدام بشأن خطوط النفط، وتحسّن الإطلاقات المائية، وضبط ملف حزب العمال الكردستاني ضمن سيادة الدولة العراقية، وتحويل الاتفاقات إلى جداول تنفيذ ومشروعات ملموسة. فالزيارة أعادت تعريف العلاقة العراقية–التركية على أساس ثلاثية الأمن والطاقة والربط الجغرافي؛

فإذا نُفذت التفاهمات، يمكن أن تنتقل من جوار مثقل بالأزمات إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد، أما إذا بقيت في حدود التصريحات ومذكرات التفاهم، فستعود ملفات المياه والسيادة والأمن إلى واجهة العلاقة.

ويؤكد محمد ألاجا أن الزيارة أبرزت مجدداً أهمية المأسسة وبناء الثقة في العلاقات التركية–العراقية، مشيراً إلى أن ترسيخ هذين الأساسين يتيح الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى أعلى. وعليه، فإن المتغير الحاسم في المرحلة المقبلة لن يكون عدد الاتفاقات، بل قوة الأطر المؤسسية القادرة على تحويلها إلى نتائج مستدامة.

ويصف محمود خوشناو الزيارة بأنها كانت ضرورية ومتأخرة، بل اضطرارية بالنسبة إلى العراق، مستحضراً القول إن أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً، ومؤكداً أن تصحيح هذا الخطأ مهم جداً ولا يمكن أن يتم إلا عن طريق تركيا بالدرجة الأولى.

ويخلص إلى أن العراق يحتاج إلى تركيا في حفظ توازناته مع دول أخرى، لأنه لا يستطيع أن يبقى في زاوية واحدة وبتعامل مع طرف واحد، إذ يقلّل ذلك من دوره المحوري في المعادلات الإقليمية والدولية؛ فالمطلوب هو تنويع علاقاته مع تركيا وإيران ودول الخليج وكذلك مع سوريا والأردن، وتخطّي العقلية والذهنية السابقة، لأنه دون تخطّيها لا يمكن الوصول إلى سياسات أكثر إيجابية ولا إلى بناء جسور تواصل اقتصادية، ولا إلى شراكة مستدامة وطويلة الأمد مع الجانب التركي في ملفي المياه وأمن الحدود.

الخاتمة

تخلص هذه القراءة إلى أن زيارة أنقرة كانت، بمعايير التحليل الاستراتيجي، ناجحة في نطاقها المحدد وقاصرة عن نطاقها المأمول. فقد أسهمت في نقل العلاقة العراقية–التركية من نمط الجوار المتنازع إلى شراكة أكثر مؤسسية، وأنتجت مخرجات ملموسة في قطاعات حيوية للاقتصاد العراقي، ورسّخت آليات تفاوض دائمة بدلاً من إدارة الخلافات عبر الأزمات. لكنها لم توظّف بالكامل القوة التفاوضية الكامنة للعراق، المتمثلة في سوقه وموقعه وحاجة تركيا إلى استقراره، لتحقيق تقدم واضح في ملفي الحصة المائية الملزمة والانسحاب العسكري، وهما من أبرز مؤشرات السيادة في الرأي العام العراقي.

والأهم أن العلاقة انتقلت من اعتماد متبادل غير متكافئ ذي طابع صراعي إلى اعتماد متبادل غير متكافئ ذي طابع تعاوني. وهذا تطور إيجابي في طبيعة العلاقة، لكنه لا يلغي تفاوت القوة، بل يعيد توزيعه من ساحة الحدود إلى ساحة العقود والمصالح.

وعليه، فإن معيار نجاح بغداد في المرحلة المقبلة لن يكون عدد الاتفاقيات، بل قدرتها على ربط حزم المصالح ببعضها؛ أي جعل استمرار المنافع التركية في الطاقة والنقل والاستثمار متزامناً مع تقدّم ملموس وقابل للقياس في ملفات المياه والسيادة والأمن.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org